

## اقتصاد

## الصمت علامة الشفافية الحكومية !

الدندن لـ«الوطن»: الفريق الحكومي وكأن ليس له علاقة بما يجري  
عربش: هل يعلم حاكم المركزي لماذا تتغير أسعار الدولار بدقة؟

علي نزار الأغا

«صمت مرعب».. لعلها أكثر عبارة تردت لدى التواصل مع العديد من أعضاء مجلس الشعب والأكاديميين للحديث عن أسباب غياب الحكومة لتفسير وتوضيح ما يجري بعد انخفاض سعر الصرف لمستويات تاريخية، يتجاوز الدولار ١٧٥ ليرة، ترافق بارتقاع في الأسعار يزيد على ٢٠ بالمائة لبعض السلع الأساسية، وعن ٣٠ بالمائة لسلع أخرى، ما يعني اشتداد الفقر وانحدار القوة الشرائية للمواطنين إلى مستويات غير مسبوقة، وسط تفاوت طبقي صارخ.

الحكومة، والفريق الاقتصادي، والمصرف المركزي تحديداً، يتبعون بحكم العادة: أسطورة دفن رأس النعام في الرمل، لرفههم مواجهة المشكلات، والنظر إلى الأمور بصورة واقعية، على حين أن المطلوب منهم التحلّي بالشفافية ووضع المواطنين بالصورة الحقيقية لما يجري، وهذا ما يؤكد عليه رئيس الجمهورية بشكل مستمر، ولكن يبدو أن هناك من في الحكومة غير قادر على ذلك، إلا في الخطابات، إذ تردد الحكومة دوماً مقولات الشفافية، من دون أن تعمل بها، وما يجري اليوم خير دليل، فلا الحكومة معنية بشكل جدي وحاسم، ولا فريقها الاقتصادي، ولا المصرف المركزي، فيما يجري! النائب في مجلس الشعب مجيب الدندن قالها صراحة لـ«الوطن»: «مطلوب تداعي الدولة بكافة سلطاتها لحل هذا الموضوع، وعلى الفريق الحكومي والاقتصادي أن يقوموا بإجراءات، ويكونوا شفافين ملماً وجههم السيد الرئيس، وكما وعدنا رئيس مجلس الوزراء تحت قبة مجلس الشعب»، مضيفاً: «إنهم نامثون، وكان ليس لهم علاقة بالموضوع، منوهاً بضرورة أن يصبح هناك أشخاص في الفريق الاقتصادي، ذوو قدرات أكبر. ووصف الدندن صمت الحكومة أمام ما يجري في سعر الصرف والأسعار واشتداد الفقر بأنه «صمت مرعب» وسط خوف المواطنين مما يجري، «وكان الحكومة والفريق الاقتصادي لا يرون بوضوح ما يجري في السوق، فليس هناك إجراءات حقيقية لمعالجة هذا الواقع».

وأضاف: «البلد صمد، ونحن على أبواب إنجاز نصر، ولكن حقيقةً، الوضع الاقتصادي أصبح لا يطاق، والوضع صعب لكل مواطن سوري، فالويلم لم يعد الدخل يتناسب مع النفقات الباهظة وارتفاع الأسعار، ونحن نرى أن الحكومة لم تقم بإجراءات جدية، علماً بأن إنجازات الحكومة لا تتناسب أبداً مع ما ينجزه الجيش العربي السوري على الأرض». وبين أن قيمة الليرة تتراجع في السوق نظراً لبعض الإجراءات الخاطئة، منتقداً مبادرة القطاع الخاص لدعم الليرة، منوهاً بأن سورية دولة قوية، يجب تعزيز سلطتها الرقابية، وأن تقوم بإجراءات فعالة على الأرض للحد من وطأة ارتفاع الأسعار، وهذا يتطلب إجراءات من الحكومة، لا نجدها على الأرض كما يجب. وسأل الدندن الحكومة «ابن الشفافية في التعامل مع المواطنين التي تحدث بها رئيس مجلس الوزراء»، وأضاف: «لا نرى شفافية، بل غموض في الملف الاقتصادي، وهذا لا يجوز، فشيءنا مستعد أن يصبر ويتحمل، لكن يجب أن نشرح ونوضح ماذا يجري، مطالباً بحلول جذرية، مبيناً أن الجمع لا يقوم بالدور

المطلوب منه، وليس الحكومة فقط، في إشارة إلى السلطة التشريعية، وحتى الإعلام.

## عجز

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، والمسؤول الحكومي السابق الدكتور شفيق عربش، بين «أنه يقرأ الصمت الحكومي أمام ما يحدث في الأسواق بـ«العجز»، ويأبى تعبير عن أن الحكومة «بعيدة عن الواقع، وتمارس بعض أنواع ردود الأفعال التي لا تنمّر شيئاً، فلذلك صمت الحكومة أفضل من كلامها الذي يزيد لهيب الأسعار الذي يوكوي أغلب أفراد المجتمع».

ووصف الصمت الحكومي والابتعاد عن التصريح بحقيقة الأمور بأن «فاقد الشيء لا يعطيه»، في إشارة منه إلى أن الحكومة لا تملك معلومات دقيقة عما يحصل في الأسواق لتخبر بها المواطنين.

## راغب: على الحكومة أن توضح عدم إطلاق خطة اقتصادية وطنية في مجال سعر الصرف

## أستاذ جامعي: لماذا لا يظهر نائب حاكم المصرف المركزي المسؤول عن القطع ويتحدث عما يجري؟

## نائب: لا نرى شفافية بل غموض في الملف الاقتصادي

هذا الجانب، وكذلك محاسبة كل مسؤول فاسد أو مقصر أو لا يمتلك رؤية للحل. ورأى راغب أن المقاربة الموضوعية لهذه المسألة تستلزم معرفة الأسباب الحقيقية لهذا التدهور في سعر الصرف، وأبرزها انكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف المعامل واستهدافها من قبل الإرهابيين بالتمدير أو التفكيك والسرقة، وحالة عدم الأمان بالنسبة لطرق النقل والتوزيع، وخروج أعمال المستثمرين، فيعوض الصناعيون والتجار والمستثمرون في قطاعات مختلفة أخرجوا أموالهم مما أضعف موجودات البنوك من القطع الأجنبي وخفض فرص الإنتاج والتشغيل، كذلك اختلال حركة التصدير والاستيراد، والإجراءات القسرية الاقتصادية ضد الشعب السوري من حصار وإرهاب اقتصادي وأخرها مشروع قانون سيعزز المعدل، بالإضافة إلى ارتفاع كلف عمليات الاستيراد وترجع التحولات الخارجية، وفرض حظر على استيراد النفط السوري ما أدى إلى حرمان الخزينة من أكثر من ثلث إيراداتها وبالتالي تخفيض الموازنة العامة للدولة.

وأضاف «حالياً، أجد إضافة لأسباب السابقة أن التدهور المتسارع لسعر الصرف سببه الاضطرابات والأحوال الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة، فقد اهتزت الثقة لدى الكثيرين في العملة المحلية، بالإضافة إلى عمليات المضاربة التي قام ويقوم بها البعض من غير المنتصين للوطن والمأجورين المرتبطين ببعض شبكات المضاربة الخارجية، وكذلك البعض يقوم بها على مواقع التواصل الاجتماعي والهدف هو التأثير سلباً على الاقتصاد السوري وإحداث حالة من الإرهاب والإنهيار الاقتصادي».

أما حول تقييم الدور الحكومي والمصرف المركزي من أجل الحد من تدهور سعر الصرف، فقال: «نجد أن المصرف المركزي قام سابقاً بعدد من الإجراءات لم تؤد إلى نتائج ملموسة في السيطرة على سعر الصرف، بل أتت في جزء منها إلى انخفاض غير مبرر في احتياطات المركزي، كالتدخل المباشر من خلال بيع كميات من القطع الأجنبي للمواطنين، وبيع القطع الأجنبي على شكل شرائح في المزادات العلنية، وضبط عمليات الاستيراد، وملاحقة غير كافية للمضاربين في السوق السوداء، وبالتالي أستطيع القول إنه يجب وضع خطة إستراتيجية لوقف تدهور سعر الصرف تأخذ بالحسبان ضرورة دعم القطاع الإنتاجي، خاصة القطاع الزراعي، ودعم المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة والإطلاع على توجهات الحكومة بهذا الجانب، باعتبار أن الدولة السورية تمتلك منزاياً تنافسية في هذه القطاعات، وهناك قدرة عالية على التعافي وسرعة الإنتاج، وبالتالي دعم الجاهزية التنافسية للاقتصاد السوري، وتحقيق قيم مضافة عالية من خلال التصنيع والتصدير».

كما طالب راغب بفرص رسوم جمركية على كافة المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتجات المحلية، وإعادة توجيه القطاع المصرفي للقيام بدوره الأساسي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتفعل دور مجلس النقد والتسليف بحيث تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل الذي يواكب حركة السوق ويقترّب من القيمة الحقيقية لسعر الصرف منعاً للمضاربة، وكذلك استمرار دراسة ترشيد تمويل المستوردات لجهة أولوية الفصح والمحروقات وتوفير مستلزمات الجيش العربي السوري في محاربة الإرهاب، والأدوية، والاستمرار في ملاحقة المضاربين وإيقاع أقصى الجزاء بحقهم.



ما تكون لتعزيز التعاون والشراكة بين السلطتين في حوار بناء حول المشاكل التي تواجه المجتمع، من أجل وضع الخطط والحلول للمعالجة في ضوء تحليل عميق لأسباب الجوهريّة للمشكلة، وكذلك تفعيل أدوات رقابية مجلس الشعب على الحكومة، واليوم أعضاء مجلس الشعب معنيين في وضع حلول وخطط لمشكلة تدهور سعر الصرف وارتفاع المستوى العام للأسعار وعرضها على الجهات الحكومية التنفيذية لمناقشتها من أجل الوصول إلى صيغة الحل الأفضل لهذه المشكلة».

وأضاف «من خلال واجبتنا الدستوري كأعضاء مجلس الشعب في التعاون وممارسة الرقابة السياسية على أداء الحكومة، لا بد من الوقوف والإطلاع من الحكومة على الأسباب التي منعت إلى الآن من إطلاق خطة اقتصادية وطنية في مجال سعر الصرف وارتفاع الأسعار: والإطلاع من الحكومة حول توفر أو عدم توفر رؤية في

## وفد إيراني في غرفة تجارة دمشق

## مصرف سوري إيراني مشترك خلال ٤ أشهر



الوطن

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان الغلال أمس مع وفد شركات إيرانية ممثلة لغرف تجارة تبريز وازربيجان الشرقية، سبل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين الصديقين، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة ودور مجلس رجال الأعمال السوري الإيراني.

وتم البحث مع الوفد الذي يضم عشر شركات ضرورة إقامة معارض للمنتجات السورية في المدن الإيرانية، وتطوير التبادل التجاري بين رجال الأعمال في البلدين، وزيادة عدد المشاريع الصناعية المشتركة، ودعم صناعة السيارات، نظراً لوجود شركة مشتركة بين البلدين، وتم اقتراح العمل مع الجانب الإيراني لتطوير قطاع الخدمات في سورية، وتصدير بعض السلع الزراعية لإيران.

من جانبه، أكد الغلال ضرورة معالجة عقبتين أساسيتين لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين، أولاهما تتعلق بإنشاء مصرف مشترك يتعامل بعملات البلدين، وذلك لتسهيل تبادل القيم، استيراداً وتصديراً، في حين تتعلق المشكلة الثانية بموضوع الشحن، خاصة أن النقل البري في ظل الظروف الحالية متعثر، ولأسباب طريق العراق، لذلك فإن الشحن البحري هو الأيسر حالياً.

ومن جهته، أعلن رئيس وفد الشركات الإيرانية رضوان كنعان أنه سيتم خلال شهر قريبة جداً إطلاق البنك المشترك السوري الإيراني بهدف تسهيل التبادل التجاري، منوهاً بأن الوفد عقد العديد من اللقاءات التجارية مع رجال أعمال سوريين، ومستعد للتعاون وإقامة مشاريع وشركات مشتركة بين البلدين، مشيراً إلى أن المصرف المشترك الحكومي يحتاج فقط لإجراءات بسيطة ومفاوضات

نهائية ليعان عن انطلاقه فعلياً. ولفت كنعان إلى التطور الحاصل في المفاوضات بخصوص البنك المشترك بين البلدين، وأنه يجب أن ينطلق خلال أربعة أشهر، منوهاً بوجود شركة عمرانية قابضة أصبحت تعمل في سورية يمكن التعامل معها.

بدوره، أمل عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال أن ترتقي العلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية، وخاصة على مستوى القطاع الخاص التجاري الصغير، لافتاً إلى أن إيران بدأت بتفعيل بعض العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول لكنها لم تبدأ بتفعيلها مع سورية بعد.

على حين اكتفى رئيس غرفة التجارة السورية الإيرانية بالدعوة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لتسهيل التعاون بين البلدين.

## مطالبات جريئة في جمعية العلوم الاقتصادية

## القاضي: مطلوب إلغاء الأسعار الإدارية والرقابة التموينية وإعادة النظر بأسعار الفائدة

علي محمود سليمان

## قانون التشاركية ولد ميثاقاً.. ويجب تحويل شركات القطاع العام إلى مساهمة

الخدمات، وهذا يقتضي إلغاء الأسعار الإدارية أو بعبارة أخرى ترك الأسعار ليجدها قانون العرض والطلب، وإلغاء الرقابة التموينية إلا في الحدود التي لا تتوفر فيها السلع والخدمات بوفرة، إذ إن الرقابة التموينية غير قادرة على إيجاد السلع المفقودة أو إجبار التجار على البيع بخسارة، وتثبيت أسعار صرف العملات الأجنبية عن طريق وضع سياسة نقدية تعيد للمواطنين ثقتهم بعملتهم الوطنية، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر بأسعار الفائدة وتشجيع الأذخار.

وشدد القاضي على ضرورة الإصلاح الضريبي عن طريق تبني نظام الضريبة على مجمل الدخل، وفرض ضريبة قيمة مضافة على بعض السلع والخدمات، وتقديم مساعدات نقدية للمواطنين التي تقل دخولهم عن الحد الأدنى للمعيّنة،

بين عضو جمعية العلوم الاقتصادية الدكتور حسين القاضي أن القطاع العام في سورية عانى عدة مشاكل متراكمة منذ سنوات وصلت به إلى الحالة الصعبة التي هو عليها الآن، ومن هذه المشاكل نقص الاستقلال، والبيروقراطية والخلل في الرقابة نتيجة عدم استقلالية الجهاز الرقابي، وخلال محاضرتة في جمعية العلوم الاقتصادية يوم أمس بعنوان «القطاع العام في سورية إلى أين؟»، رأى القاضي أن البيروقراطية التي تلازم الإدارة الحكومية تقتضي تدخل العديد من الأشخاص الذين يبدو أنهم قبل اتخاذ القرار النهائي من المدير العام، فالإجراءات البيروقراطية الطويلة التي تستهدف أساساً خدمة الإدارة الحكومية وحمايتها من الانحراف تحصل في طياتها مخاطر عديدة، أهمها عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، إذ إن القرارات الاقتصادية تستوجب السرعة، وقد يؤدي التأخير إلى فقدان أهميتها، وتسرب الفساد بين ثنايا الأوراق وعبر الغرف المغلقة التي قد تستفيد من الوقت الذي لا بد من مروره لعقد صفقات والاتفاق على الحصص، وقد يوجد سوق موازية للفساد وهو ما قد يرفع تكاليف الإنتاج، وقد يشارك المسؤولون الكبار في الغنائم، وقد تضغط عصابات الفساد لاستعمال التوقيع من دون أن يفهم المسؤول الكبير طبيعة الصفقة، فهو غير مختص في الأمور الفنية.

ولفت القاضي إلى أن تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، يمثل ضرورة لا بد منها، لكنه يحتاج إلى مقومات متكاملة وليست ترفيقية، وهي اعتماد اقتصاد السوق في كل المجالات وكل السلع